الرسم السنوي يُستحق اعتباراً من 1 مارس 2026.. بواقع 10 دنانير عن كل متر مربع يجاوز 1500م² من المساحة المملوكة

«المالية» تعتمد اللائحة التنفيذية لمكافحة احتكار الأراضي الفضاء

- الجهات الحكومية ملتزمة بحظر التعامل مع المتخلفين عن سداد الرسوم المستحقة عليهم
- للمالك المتعثر عن السداد التقدم بطلب بيع عقاره أو جزء منه محل الرسم.. وتشرف عليه «العدل»
- «المالية» ستقوم بحساب الرسوم المستحقة وتخطر المالك خلال السنة المالية بما هو مستحق عليه
- الرسم يُستحق سواء كان مالك القسيمة شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً.. ويُحصّل في بداية كل عام مالي
- «التسجيل العقاري» ستزود «البلدية» بكشوف لأسماء ملاك الأراضي الفضاء المخصصة للسكن الخاص
- التظلم خلال 60 يوماً من تاريخ الإخطار بالرسوم المستحقة على المالك.. والبتّ فيها خلال 60 يوماً

أصدر وزير المالية د.يعقوب الرفاعي القرار الوزاري رقم 11 لسنة 2026 باعتماد اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون رقم 126 لسنة 2023 بشأن مكافحة احتكار الأراضي الفضاء.

وتضمن القرار قواعد حساب الرسم المستحق على الأراضي الفضاء وإجراءات تحصيل الرسم اعتبارا من 1 مارس 2026، بالإضافة إلى الأحكام الأخرى الواجبة لتنفيذ القانون المشار إليه أعلاه، وفيما يلي اللائحة التنفيذية للقانون:

مادة (1)

يتبع في شأن تحصيل الرسم المقرر بالقانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه الاجراءات المنصوص عليها في المواد التالية:

مادة (2)

يستحق الرسم السنوي اعتبارا من 1 مارس 2026 بواقع عشرة دنانير وذلك عن كل متر مربع يجاوز ألف وخمسمائة متر مربع من المساحة المملوكة للخاضع أو من أول الشهر التالي لانقضاء سنتين من تاريخ الموافقة على قرار تنظيم أو تجزئة او تقسيم اراضي السكن الخاص او اي مشروع يتضمن قسائم مخصصة للسكن الخاص من بلدية الكويت أيهما ابعد.

د.يعقوب الرفاعي

ويستحق هذا الرسم سواء كان مالك القسيمة شخصيا طبيعيا او اعتباريا وذلك وفق احكام القانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه.

ويستمر العمل بالرسوم المقررة في القانون رقم 50 لسنة 1994 المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 2008 المشار اليهما ـ بفرض رسم سنوي بواقع عشرة دنانير عن كل متر مربع يجاوز خمسة آلاف متر مربع من المساحة المملوكة للخاضع للرسم ـ وذلك حتى التاريخ المشار اليه في الفقرة الأولى.

مادة (3)

يحصل الرسم المشار اليه في المادة السابقة عن كل سنة تبدأ من أول السنة المالية وتنتهي في نهايتها، وفقا للقانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه.

مادة (4)

يلتزم بدفع الرسم مالك القسيمة او ملاكها بالتضامن فيها بينهم وتسري في شأنهم أحكام المادة (1072) من القانون المدني المشار اليه.

مادة (5)

للمالك المتعثر عن سداد الرسوم المقررة على عقاره وفق احكام القانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه ان يتقدم بطلب إلى وزارة المالية للسماح له ببيع عقاره أو جزء منه محل الرسم بعقد بيع مبرم من الغير او من طريق مزاد علني تنظمه وتشرف عليه وزارة العدل وفق الاحكام والاجراءات المرعية بهذا الشأن لدى الوزارة.

وتقوم إدارة التسجيل العقاري بإعلام وزارة المالية عن إتمام اجراءات البيع، ولا تصدر إدارة التسجيل العقاري الوثيقة الأصلية للمالك الجديد وذلك حتى إيداع مبلغ الرسوم المستحقة للدولة لدى وزارة المالية لتقوم الأخيرة بتسليم المالك الجديد شهادة تفيد بذلك لتقديمها الى ادارة التسجيل العقاري لتقوم بإصدار وتسليم وثيقة العقار الاصلية للمالك.

مادة (6)

تقوم إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل بتزويد بلدية الكويت بكشوف تتضمن اسماء الاشخاص الطبيعية والاعتبارية ملاك الاراضي الفضاء المخصصة للسكن الخاص إذا زادت مساحتها على ألف وخمسمائة متر مربع، وموقع هذه الاراضي من حيث المنطقة والقطعة والمساحة، مع بيان الرموز الخاصة بالمنطقة اللازمة للتعرف على العقار، سواء كانت القسائم المملوكة لهم في موقع واحد او مواقع متعددة، او في مشروع واحد او مشاريع متعددة.

وتتولى البلدية التحقق من خضوع هذه الاراضي للقانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه ولأحكام هذا القرار وإعادة الكشوف بعد بيان الوضع القائم لكل قسيمة إلى إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل لتقوم بتزويد وزارة المالية بها.

وتقوم وزارة المالية بمخاطبة الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالكشوف الواردة من التسجيل العقاري وذلك لتزويد وزارة المالية بالمعلومات والبيانات الشخصية الخاصة بالخاضعين للرسوم المستحقة وفق احكام القانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه.

مادة (7)

تقوم وزارة المالية بحساب الرسوم المستحقة على الملاك الخاضعين لأحكام القانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه وتخطر المالك خلال السنة المالية بما هو مستحق عليه من رسوم على ما يملكه من اراضي فضاء بكتاب موصى عليه بعلم الوصول، ويلتزم الملاك الخاضعون لاحكام هذا القانون بسداد تلك الرسوم المستحقة عليهم خلال ثلاثة اشهر من بداية السنة المالية.

مادة (8)

للمالك ان يتظلم من الرسوم التي تحددها وزارة المالية على ما يملكه من أراضي فضاء عن طريق تقديم كتاب تظلم يقدم الى «لجنة النظر في التظلمات من الرسوم المستحقة على الملاك الخاضعين لأحكام القانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه، والتي يصدر بتشكيلها قرار من وزير المالية وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اخطاره بالرسوم المستحقة عليه.

مادة (9)

على اللجنة ان تبت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه، واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا.

مادة (10)

يقوم المالك او من ينوب عنه بتوريد قيمة الرسوم المستحقة الى وزارة المالية مقابل ايصال يفيد السداد، ويتم تحصيل الرسوم المستحقة دفعة واحدة نقدا او بشيك مصدق او بأي وسيلة معتمدة لدى وزارة المالية، على أن تقوم وزارة المالية باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع الحظر ـ المشار اليه في المادتين رقمي (5) و(11) من هذا القرار ـ عن الملاك بعد تحصيل كافة الرسوم المستحقة.

مادة (11)

تلتزم جميع الجهات الحكومية بحظر التعامل مع المتخلفين عن سداد الرسوم المستحقة وفق احكام القانون رقم 126 لسنة 2023 المشار اليه.

مادة (12)

على الجهات المعنية ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«اتحاد المصارف»: البنوك تعطّل أعمالها بدءاً من الخميس 19 الجاري

شيخة العيسى

أعلنت الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت شيخة العيسى، عن تعطيل البنوك المحلية أعمالها بمناسبة قرب حلول عيد الفطر المبارك للعام الهجري 1447، وذلك بعد التنسيق مع بنك الكويت المركزي، حيث تتضمن العطلة ما يلي: أولا: في حال كان شهر رمضان المبارك 30 يوما، فسيكون يوم الخميس الموافق 19 مارس 2026 المتمم لشهر رمضان، وتكون العطلة أيام الخميس والجمعة والسبت والأحد والاثنين، على أن تباشر البنوك أعمالها يوم الثلاثاء الموافق 24 مارس 2026.

ثانيا: في حال كان شهر رمضان المبارك 29 يوما، فسيكون يوم الخميس الموافق 19 مارس 2026 أول أيام عيد الفطر المبارك، وتكون العطلة أيام الخميس والجمعة والسبت والأحد، على أن تباشر البنوك أعمالها يوم الاثنين الموافق 23 مارس 2026.

وبهذه المناسبة، يتقدم اتحاد مصارف الكويت بأطيب التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ صباح الخالد، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد العبدالله، وشعب الكويت وجميع عملاء البنوك، سائلين الله العلي القدير أن يحفظ الكويت وشعبها، وأن يعيد هذه المناسبة على الجميع بالخير واليمن والبركات.

توسع عملياتها من «القيصومة» مع الاستعداد لاستئناف العمليات في الكويت

«طيران الجزيرة» نقلت 8 آلاف مسافر في 6 أيام

باراثان باسوباثي متحدثا

جانب من الحضور خلال اجتماع «طيران الجزيرة» مع كوادر الشركة من طيارين ومضيفين

علي إبراهيم

كشف الرئيس التنفيذي في طيران الجزيرة باراثان باسوباثي عن أن الشركة استطاعت نقل 8 آلاف مسافر خلال 6 أيام على الرغم من الظروف الإقليمية المحيطة، مؤكدا في الوقت ذاته على مواصل دفع أحجام العمليات إلى مستويات أكبر، إذ تبذل الشركة جهدا أكبر لضمان استمرار تقديم أفضل ما لديها في ظل توسع عملياتها من مطار القيصومة، مع الاستعداد بالوقت نفسه لاستئناف العمليات في الكويت. وقال باسوباثي، في كلمة له خلال اجتماع ضم جميع كوادر الشركة من طيارين ومضيفين، «طيران الجزيرة هي شركة الطيران الوحيدة التي تعمل في الكويت حاليا، ونعمل في وضع فريد واستثنائي للغاية، فهذه ليست حالة تعطل عادية، بل نحن في وسط حرب بالمنطقة أثرت بشدة على قطاع الطيران في المنطقة وكذلك على مستوى العالم بشكل عام».

وزاد: «بصفتنا شركة طيران كويتية، فإن دورنا الآن واضح، سنخدم الكويت بأفضل ما نستطيع، وسنعيد الكويتيين والمقيمين العالقين حاليا في الخارج والذين يرغبون في العودة إلى الوطن، وبالقدر نفسه من الأهمية، سنواصل تشغيل الرحلات حتى يتمكن الكويتيون والمقيمون الذين يحتاجون إلى السفر في حالات الطوارئ أو لأي سبب آخر من القيام بذلك، ولجعل هذا الأمر ممكنا، أطلقنا عملية (بركة)».

ولفت إلى التشغيل عبر مطار القيصومة يتم من خلال أكثر من 300 شخص من كوادر طيران الجزيرة، ونحو 10 طائرات، إضافة إلى المعدات والإمدادات وقطع الغيار، مبينا أن كل ذلك يتم نقله برا لدعم هذه العمليات.

وأعرب باسوباثي عن شكره لوزارة الخارجية ووزارة الداخلية والإدارة العامة للطيران المدني وجميع الجهات المعنية التي مكنت طيران الجزيرة من توفير حل سفر آمن ومنسق للركاب خلال هذه الفترة. من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للعلاقات الحكومية في طيران الجزيرة ناصر العبيد ان اعادة تشغيل الطيران ليس امرا خاصا بـ«الجزيرة» فحسب، فهو مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى، وكل من تابع مسيرة طيران الجزيرة يعلم اننا نبرز ونبدع خلال الأزمات لخدمة الوطن، وفي خضم هذه الظروف، وكعادتنا بعدم الاستسلام للتحديات والسعي لإيجاد حلول مبتكرة وغير تقليدية، تم تفعيل فكرة التشغيل عن بعد في مطار آخر وفي دولة اخرى، وخلال فترة وجيزة، تم التواصل مع السلطات بالكويت والمملكة العربية السعودية والتي استجابت دون قيود، وهبت لمساندة أشقائها بالكويت، وفتحت أبوابها لنقل تشغيل طيران الجزيرة إلى مطار القيصومة بحفر الباطن.

وزاد العبيد «حاليا، نفتخر بأن نكون شركة الطيران الوحيدة التي تقدم خدمات الطيران لقرابة 5 ملايين مواطن ومقيم على ارض الكويت، وتلقي هذه المسؤولية على عاتقنا بالتزامات كبيرة للاستمرار بتقديم خدمات الطيران، وربط الكويت بالعالم الخارجي، وتوفير سبيل للسفر، حيث اننا اصبحنا المنفذ الجوي الوحيد للدولة، إذ تم تسمية هذه العملية «بركة»، الاسم الذي يعكس مضمون هذه العملية الشاقة والحساسة.

في مواجهة المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة

الكويت تمتلك إمكانات مالية ومؤسسية لتوظيف الإنفاق التنموي إستراتيجياً

علي إبراهيم

تشهد الكويت في المرحلة الراهنة توجها متزايدا نحو تعزيز الإنفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية بوصفه إحدى أهم أدوات دعم الاقتصاد الوطني في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

ويأتي هذا التوجه في وقت تشهد المنطقة توترات جيوسياسية متصاعدة على خلفية الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، وما يرافقها من ضغوط على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد والتجارة العالمية، الأمر الذي يجعل تسريع تنفيذ المشاريع التنموية عاملا محوريا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النشاط في مختلف القطاعات.

وفي هذا السياق، قال مستشار وزير المالية الأسبق محمد رمضان إن التركيز على الإنفاق التنموي يمثل اليوم الدرع الاقتصادي الحقيقي للكويت في مواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم. وأوضح أن التجارب الاقتصادية العالمية أثبتت أن الدول التي تحافظ على زخم الإنفاق التنموي خلال فترات الأزمات تكون الأكثر قدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية وتحويل التحديات إلى فرص للنمو.

وأضاف أن الكويت تمتلك إمكانات مالية ومؤسسية كبيرة تمكنها من توظيف الإنفاق التنموي بشكل استراتيجي لدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المتغيرات الدولية. وأشار إلى أن توجيه الإنفاق نحو المشاريع التنموية والبنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية لا يقتصر أثره على تحفيز النمو الاقتصادي فحسب، بل يخلق كذلك تأثيرا مضاعفا يمتد إلى مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع المقاولات والقطاع المصرفي والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا، إضافة إلى القطاع الخاص بشكل عام.

وبين أن كل دينار يتم إنفاقه في المشاريع التنموية ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي وفرص العمل وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، مؤكدا أن المرحلة الحالية تتطلب تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى المدرجة ضمن الخطط التنموية، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على التقلبات في أسواق النفط.

كما شدد رمضان على أن الاستمرار في الإنفاق التنموي المدروس يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الكويتي ويرسخ مكانة الكويت كمركز اقتصادي ومالي في المنطقة. وأكد أن الاستثمار في التنمية والبنية التحتية والاقتصاد الإنتاجي يمثل الخيار الأكثر أمانا في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية، مشيرا إلى أن الكويت تمتلك القدرة على تحويل التحديات الإقليمية إلى فرصة لتعزيز اقتصادها وتقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي في المستقبل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام يخدم الأجيال القادمة، خصوصا أن الإنفاق التنموي اليوم يسهم في تخفيف الأعباء المالية مستقبلا.

وفي السياق ذاته، تعتمد الكويت سنويا مبالغ مليارية لتنفيذ مشاريع خطة التنمية، إذ أظهرت خطة التنمية السنوية للعام المالي 2026/2025 اعتماد نحو 1,34 مليار دينار للإنفاق التنموي، كما تضمن مشروع ميزانية العام المالي 2027/2026 ارتفاعا ملحوظا في الإنفاق الرأسمالي بنسبة 36,8٪ ليصل إلى نحو 3,1 مليارات دينار، مستحوذا على 11,8٪ من إجمالي المصروفات العامة، وهو ما يعكس توجها واضحا نحو تعزيز الاستثمار في المشاريع التنموية والبنية التحتية خلال المرحلة المقبلة.